إلى الأحزاب المصرية

عدلوا برامجكم

أو انسحبوا قبل فوات الأوان !

للأستاذ سيد قطب

أمهر اللاعبين هو الذى يعرف بالضبط متى يجب عليه أن ينسحب قبل فوات الأوان

ولكن يبدو أن أحزابنا المصرية لا تؤمن بهذه الحكمة ، أو لا تعرف كيف تطبقها فى الوقت المناسب

قامت هذه الأحزاب جميعاً لغرض واحد ، هو الجهاد السياسى لتحقيق الاستقلال . ويقتضينا الإنصاف أن نثبت لها جميعاً أنها قد نجحت — إلى حد ما — فى مهمتها ، وذلك على الرغم من الأخطاء التى عرضت لها فى الطويق ، ولكن هذه كلها هنات لا تذكر إلى جانب المهمة الضخمة التى نهضوا لها ... مهمة الاستقلال

ولقد استغرقت تلك المهمة الضخمة كل نشاط الأحزاب السياسية — ومن حقها كانت أن تستغرقه — فلم يتهيأ لها أن تمد ببصرها إلى أبعد من الغاية السياسية ، حتى لقد أهملت فى بعض الأحيان الالتفات إلى الجانب الاقتصادى فى هذه المهمة السياسية ، فى وقت تصطرع فيه القوى الاقتصادية فى العالم ، وتؤثر تأثيراً حاسماً فى كل اتجاه سياسى !

وفى خلال هذه الفترة الطويلة ، وهى تتجاوز ربع قرن جدت فى العالم أمور وأمور ، وتغيرت النزعات والاتجاهات ، لا بل ولد عالم جديد ... ولكن أحزابنا المصرية — فيما يبدو — لا تكاد تشعر بهذا كله . فهى فى عام ١٩٤٥ لا تزال تحصر نشاطها الحزبى كله فى دائرة الخصومات الحزبية ، بل الشخصية ، ولا تزال تنظر إلى المجتمع المصرى كأنه المجتمع المرغوب فيه ، فإذا فكرت فى الإصلاح فكرت فيه أجزاء وتفاريق على طريقة الترقيع والتجوير !

ومما لا شك فيه أن هذه العقلية ليست هى التى تستطيع مواجهة العالم الجديد

***

نحن فى حاجة إلى :

١ — برامج جديدة

٢ — وعقليات جديدة

٣ — وأحزاب جديدة

***

نحن فى حاجة إلى برامج جديدة غير البرنامج السياسى الذى استغرق جميع جهودنا فى ربع قرن من الزمان . برامج اجتماعية كاملة تؤثر فى النشاط الاقتصادى والثقافى والتشريعى ، وترسم له طريقاً واضحاً وهدفاً مقصوداً .

ولا يشك أحد فى أن العدالة الاجتماعية مفقودة فى مصر ، وقد ترددت هذه الجملة كثيراً حتى أصبحت حقيقة بديهية ، ومتى ثبت هذا فإن له مستلزمات : أولها أن توجد برامج حزبية معينة لتحقيق هذه العدالة ، فإنه خير لمصر أن يقوم الصراع الاجتماعى فيها داخل البرلمان على يد الأحزاب — كما هو الحال فى انجلترا — بدلا من أن يقوم هذا الصراع فى الشارع بلا ضابط ولا نظام !

والصراع داخل البرلمان قائم بالفعل — وإن لم يأخذ صيغة الصراع الحزبى — فالذى يراجع مضابط البرلمان فى جميع العهود تبرز أمامه حقيقة معينة . فما من مرة عرض مشروع يمس رءوس الأموال ، أو ينصف بعض الطوائف الفقيرة ، إلا وتغير التنظيم الحزبى السياسى أو انهار . ووقف ممثلو رءوس الأموال من جميع الأحزاب جبهة واحدة ناسين خصوماتهم الحزبية ، ووقف كذلك أنصار الطوائف الفقيرة جبهة واحدة

فالنضال الاجتماعى موجود الآن ومنذ نشأة البرلمان المصرى . فلما ذا لا ننظمه فى الصورة الحزبية المعروفة فى برلمانات العالم الراقية ، وهى الصورة المأمونة العواقب ، التى تحيل هذا النضال أفكاراً وقوانين ومشروعات عملية ، بدل أن يتحول حركات هدامة غير إنشائية ؟

***

ونحن فى حاجة إلى عقليات جديدة تدرك المسألة على هذا

الوجه ، وتكون على استعداد لخلق برامج إنشائية كاملة وتنفيذها بالجرأة والحماسة الواجبتين فى هذا الظرف الذى تولد به عوالم جديدة

وأنا شديد الشك فى صلاحية عقليات الأحزاب الحاضرة ورجالاتها لمواجهة مثل هذه البرامج الكاملة ، فقصارى ما يفكر فيه هؤلاء الرجال هو مشروعات جزئية لا تناسق فيها ولا انسجام ، ولا تربطها وحدة تفكيرية معينة

وثمت عقبة أخرى تحول بين الهيئات الحزبية الحاضرة والاتجاه الجديد ، فهذه الهيئات أجهزة قديمة صدئة لا تستطيع أن تتحرك حرة من أثقال الماضى . ومعظم رجالها فى سن الكهولة والشيخوخة ومن العسير على الكهل أو الشيخ أن ينهج فى تفكيره وفى حياته نهجاً جديداً ، ويدع مألوفه فى خمسين عاماً أو ستين . وقليل من أفذاذ الرجال هم الذين يحتفظون برصيد من قواهم لمواجهة التجديد الكامل . ومن هنا يخالجنى الشك المطلق فى صلاحية رجال الجيل الماضى لمواجهة مطالب الجيل الجديد

خذ مثلا لذلك الديوان الحكومى — وهو أقل مؤنة من الاتجاه الاجتماعى — فالكل مجمعون على أنه جهاز بطىء الحركة ، قليل الإنتاج ، فاسد النظام (باعتراف ديوان المحاسبة) ، فهل بين رجال الجيل الماضى من يصلح للقضاء على النظام الديوانى القائم كله ، وإنشائه على أسس جديدة فى دفعة واحدة ؟

كلهم يشفقون من هذه الخطوة الجريئة ، ويخشون أن يقف دولاب العمل ، وكلهم يميلون إلى سياسة الترقيع بدل سياسة الإنشاء ، لأن رصيدهم من القوى العصبية لا يكفى لهذا الابتكار الكامل ، ولا يصلح لمواجهة نظام مبتكر لم يألفوه فى الأربعين أو الثلاثين سنة التى عاشوها فى ظل النظام الديوانى العتيق !

وهناك أمثلة كثيرة ... ولكننا لا نمضى فى سردها لأنها ليست علة بذاتها ، وإنما هى أعراض لعلة أصيلة ؛ هى عدم وجود سياسة إنشائية مرسومة ، قائمة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتجديد المجتمع المصرى تجديداً كاملا فى شتى الاتجاهات

وهذا التجديد الكامل فى حاجة إلى عقلية لا ماضى لها ! فى حاجة إلى عقلية إنشائية مبتكرة ، تنفر من أنصاف الحلول ، وتشمئز من منظر الترقيع فى الثوب البالى القديم ! !

* * *

ونحن — إذن — فى حاجة إلى أحزاب جديدة ذات عقلية إنشائية تنظر إلى المجتمع المصرى على أنه وحدة كاملة ، وترسم لإنشائه وتجديده سياسة جريئة حازمة متناسقة ، موحدة الروح فى شتى الوزارات والدواوين والإدارات ، وتتفاضل فيما بينها بالبرامج الاجتماعية الشاملة التى تعالج بها المجتمع المصرى المريض

وإذا قلت البرامج الاجتماعية الشاملة ، فإنما أعنى الاقتصاد والثقافة والتشريع بوجه خاص

فمن الناحية الاقتصادية نحن مجمعون على سوء توزيع الثروة العامة وعلى ضآلة الثروة القومية . أما الوسائل لمعالجة هذين النقصين فقابلة للاختلاف عليها بين الأحزاب

والبرنامج الاجتماعى الذى يعالج هذه الظاهرة لا بد أن يكون ذا أثر فى الاتجاهات الثقافية ، فيحرص على إتاحة الفرص لكل فرد إتاحة حقيقية بريئة من التهريج الحزبى ، ولن يتحقق هذا إلا بأن يجد كل راغب فى التعليم الصالح له مكاناً فى المدرسة المصرية لا يصده عنه عجزه عن النفقات التعليمية ، ولا حاجة أهله إليه ليعمل فى سبيل القوت قبل أن يتجاوز سن التعليم

ولا يكفى أن يتاح له التعليم على هذا الوجه ، بل لا بد أن يكون هذا التعليم موجهاً توجيهاً اجتماعياً معيناً يقرر مبدأ المساواة الاجتماعية فى أذهان النشء ، حتى يصبح إحدى العقائد التى تبثها المدرسة فى نفوسهم بتعاليمها ونظمها وتوجيهاتها النظرية كذلك

وعندئذ يكون للتعليم المصرى طابع ويكون للمدرسة هدف اجتماعى بجانب الهدف التعليمى الذى تسير إليه الآن على غير قصد ولا انتباه !

والتشريع هو أحد الأدوات لتحقيق البرامج الاجتماعية الشاملة ، فيجب أن يكون للتشريع عقلية موحدة ترمى إلى أهداف موحدة ، وتتفق مع البرامج الاجتماعية بوجه عام .

* * *

والكلمة الآن للأحزاب المصرية القائمة ، ولكنها فى الأغلب لمجموعات الشباب التى لم تتقيد بماض ثقيل يشلها عن الحركة الحرة فى الاتجاه والتنفيذ على السواء

أما الأحزاب القائمة ، فقد أدت دورها ، ومن الواجب أن تنسحب من المسرح قبل فوات الأوان ، ذلك إلا أن تستطيع التجدد والتحور لمواجه الحاضر والمستقبل ، وهذا ما لا أحسبها تطيقه ، وليس فى تاريخها حتى اليوم ما يدل على أنها تراه

سيد قطب